



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

المجلس

الدورة الخامسة والخمسون بعد المائة

روما، 5 - 9 ديسمبر/كانون الأول 2016

تقرير الدورة الثانية والستين بعد المائة للجنة المالية
(روما، 23-25 مايو/أيار 2016)

الموجز

نظرت اللجنة خلال دورتها الثانية والستين بعد المائة في عدد من المسائل المتصلة بالشؤون المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2016.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2016.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +3906 5705 3719



mq794

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

جدول المحتويات

3	مقدمة
4	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
4	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2015
6	تعيين عضوين من المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني بتعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات
6	استخدام حساب الاستجابة العاجلة لأنشطة الاستعداد
7	التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات
8	التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه
9	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن أداء برنامج التغذية المدرسية، ورد إدارة البرنامج عليه
9	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن طيران البرنامج، ورد إدارة البرنامج عليه
10	تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي
10	تحديث عن استعراض الإطار المالي
12	تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2015)
13	مسائل أخرى
13	طرائق عمل لجنة المالية
13	تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثالثة والستين بعد المائة
14	وثائق مقدمة للعلم

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الثانية والستين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Khalid Mehboob، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
 - السيد Carlos Alberto Amaral (أنغولا)
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيد Antonio Otávio Sá Ricarte (البرازيل)
 - السيد Xie Jianmin (الصين)
 - السيد خالد محمد الطويل (مصر)
 - السيد Crisantos Obama Ondo (غينيا الاستوائية)؛
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا)؛
 - السيد Lupino jr. Lazaro (الفلبين)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيدة عبلة ملك عثمان ملك (السودان)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنَتْ لتحل محل السيد Matthew Worrell في هذه الدورة؛
 - السيد Xie Jianmin (الصين) عُيِّنَ ليحل محل السيد Niu Dun في هذه الدورة؛
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا) عُيِّنَتْ لتحل محل السيد Heiner Thofern في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنَتْ لتحل محل السيدة Natalie Brown في هذه الدورة.
- 4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:

<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>
- 5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الثانية والستين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من الدول الأعضاء التالية:
 - بلجيكا؛
 - الاتحاد الأوروبي؛
 - إيطاليا؛
 - اليابان؛
 - هولندا.

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2015

- 6- ناقشت اللجنة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2015، بمساعدة من إحاطة قدمتها أمانة البرنامج قدمت فيها تفاصيل العناصر الرئيسية ضمن الكشوف المالية المراجعة.
- 7- وأبلغت اللجنة بالأسباب الرئيسية خلف التحركات في العناصر الأساسية للكشف المالي الثاني والتي أسهمت في إيجاد فائض في عام 2015 قدره 95 مليون دولار أمريكي بالمقارنة بعام 2014 (236 مليون دولار أمريكي). ويعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض عائدات المساهمات (4.8 مليار دولار أمريكي مقابل 5.4 مليار دولار أمريكي في عام 2014)، وهو انخفاض تم تسجيله، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عند تثبيت المانحين له كتابيا، وإلى انخفاض في مجموع النفقات (4.8 مليار دولار أمريكي مقابل 5.2 مليار دولار أمريكي في عام 2014)، وهو انخفاض تم تثبيته عند توريد السلع والخدمات.
- 8- وأبلغت اللجنة بالأسباب الرئيسية خلف التحركات في العناصر الأساسية للكشف المالي الأول: انخفاض في النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل (1.6 مليار دولار أمريكي مقابل 1.7 مليار دولار أمريكي في عام 2014)؛ وزيادة في رصيد المساهمات المستحقة الدفع (2.3 مليار دولار أمريكي مقابل 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2014)؛ وزيادة في المخزونات (650 مليون دولار أمريكي مقابل 579 مليون دولار أمريكي في عام 2014)؛ وزيادة في الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين (613 مليون دولار أمريكي مقابل 566 مليون دولار أمريكي في عام 2014). وأبلغت اللجنة بأن استخدام الميزانية العام في عام 2015 كان 57 في المائة من الميزانية النهائية المستندة إلى الاحتياجات في الكشف المالي الخامس، وأن الكشف الخامس شمل، ابتداء من عام 2015، خطة للأولويات تمثل خطة العمل المحددة الأولويات استنادا إلى تقديرات المساهمات المتوقعة.
- 9- وأبلغت اللجنة بأن الأمانة في عام 2015 أدرجت للسنة الخامسة على التوالي بيانا عن الرقابة الداخلية، موقَّع من المدير التنفيذي، يقدِّم ضمانات إضافية بخصوص فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج. وأبلغت اللجنة بأنه تم بلوغ معدل 100 في المائة في البيانات التي قدمها جميع المديرين. إضافة لذلك، أبلغت اللجنة بأن إطار الرقابة الداخلية خضع للتقحيح في عام 2015 بحيث بات يعكس توجيه لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي لعام 2013، مع تحديث وإصدار مواد توجيهية جديدة وبإضافة أسئلة جديدة لبيان الضمان تتعلق بالتدليس وإدارة التغيير.
- 10- وطلبت اللجنة توضيحا حول عدة جوانب تقنية من الحسابات السنوية لعام 2015:

الكشف الثاني (كشف الأداء المالي):

- أشارت اللجنة إلى الانخفاض في عائدات المساهمات في عام 2015 وطلبت تحديثا عن توقعات عائدات المساهمات في عام 2016. وأبلغت اللجنة بأن توقعات عائدات المساهمات لعام 2016 ارتفعت من 4.9 مليار دولار أمريكي إلى 5.3 مليار دولار أمريكي، مما يعزى إلى حد كبير للمساهمات الكبيرة المتوقع تقديمها للعمليات المتعلقة بسوريا.
- ولاحظت اللجنة التخفيض في تكاليف الموظفين وسألت عما إذا طرأ انخفاض أيضا في مجموع عدد الموظفين. وقدمت توضيحات إلى اللجنة مفادها أن سبب انخفاض تكاليف الموظفين يعود في المقام الأول إلى نفقة إضافية

أدخلت في عام 2014 لتغطية الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين فيما يتعلق بالموظفين المعيّنين محليا، وفق ما تقرر بموجب التقييم الاكثوري. وبدون تأثير هذه النفقة الإضافية التي طرأت في عام 2014، ارتفعت تكاليف الموظفين تماشيا مع زيادة طفيفة طرأت على أعدادهم.

الكشف الأول (كشف المركز المالي):

- استفسرت اللجنة عن مزايا وعيوب تجميع الأصول الاستثمارية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وقُدمت إلى اللجنة توضيحات مفادها أن الفريق العامل المعني بخزانة الأمم المتحدة أجرى استعراضا حول إمكانية تجميع الأصول الاستثمارية، وخلص إلى أن التجميع مسألة إشكالية نظرا للاختلاف في هياكل الحوكمة وفي أهداف الاستثمار لدى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.

الكشف الخامس (كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية):

- طابقت اللجنة تفسيرها للنسبة البالغة 64 في المائة لاستخدام ميزانية المبادرات المؤسسية الحاسمة. وأبلغت اللجنة بأن هذه المبادرات شملت الموافقة على مبلغ 18 مليون دولار أمريكي لعام 2015، مما شكل جزءا من ميزانية متعددة السنوات بالنسبة لمبادرات معينة (18 مليون دولار أمريكي لعام 2015 و17 مليون دولار أمريكي لعام 2016). وسيُرحل الرصيد غير المستخدم من ميزانية عام 2015 إلى عام 2016 بموجب اقتراح الميزانية المتعددة السنوات.
- استفسرت اللجنة عما إذا كان الكشف الخامس سيتضمن في المستقبل خطة أولويات محدثة، وأبلغت اللجنة بأنه سيُنظر في استخدام خطة أولويات محدثة.

بيان الرقابة الداخلية:

- سألت اللجنة عن حالة تشغيل أداة رصد وتقييم المكاتب القطرية (كوميت). وأبلغت بأن وحدة التخطيط تم تشغيلها في عام 2014 وأن من المتوقع أن يتم تشغيل وحدة التنفيذ بالكامل بنهاية عام 2016 وأنه سيتم إطلاق وحدة الرصد خلال عام 2016.
- طلبت اللجنة تأكيدا لمعدل الإنجاز في نظام تعزيز الأداء والكفاءة (PACE) في عام 2015، وأبلغت بأن معدل الإنجاز بلغ 97 في المائة.

توصية المراجعة الخارجية للحسابات:

- تلقت اللجنة توضيحات مفادها أنه يجري تنفيذ إجراءات تسجيل مستحقات القبض من النقدية غير المصروفة التي يحتفظ بها الشركاء المتعاونون؛ وسيوقف العمل بنظام تحليل وإدارة حركة السلع (كومباس) في عام 2016؛ وسيجري استعراض إجراءات الإبلاغ عن خسائر ما بعد التسليم، وذلك على ضوء المادة 12-4 من النظام المالي.

11- إن اللجنة:

- أ) **فحصت الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج، بما فيها رأي المراجع الخارجي؛**
- ب) **رحبت ببيان الرقابة الداخلية المقدم من المدير التنفيذي بشأنها، والذي يوفر ضمانات محددة عن فعالية الرقابة الداخلية؛**
- ج) **رحبت بالجهود المتواصلة المبذولة لتحسين فعالية الرقابة الداخلية، بما في ذلك التدابير المتخذة لمعالجة المسائل المتعلقة بالمخاطر والرقابة الداخلية التي كان قد تم تحديدها سابقا؛**

د) رحبت بالجهود الرامية إلى تعزيز عرض الميزانية في الكشف الخامس وشجعت على الاستمرار في تحسين العرض؛

هـ) لاحظت الرأي غير المتحفظ الصادر عن مراجع الحسابات الخارجي؛

و) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على الحسابات السنوية المراجعة لعام 2015.

تعيين عضوين من المجلس التنفيذي

في فريق الاختيار المعني بتعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

12- استعرضت اللجنة طلب ترشيح عضوين من أعضاء المجلس في فريق الاختيار المعني بتعيين عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات، على النحو التالي: سعادة السيد Mohammed S.L. Sheriff، السفير والممثل الدائم لليبيريا، والدكتور الطبيب Mafizur Rahman، المستشار الاقتصادي، الممثل الدائم المناوب لبنغلاديش.

13- إن اللجنة:

أ) لاحظت ممثلي المجلس المرشحين لعضوية فريق الاختيار، اللذين أوصت بهما هيئة مكتب المجلس التنفيذي؛

ب) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على تعيينهما في فريق الاختيار في دورته السنوية المعقودة في يونيو/حزيران 2016.

استخدام حساب الاستجابة العاجلة لأنشطة الاستعداد

14- استعرضت اللجنة وثيقة/استخدام حساب الاستجابة العاجلة لأنشطة الاستعداد التي قدمتها أمانة البرنامج.

15- وأبلغت اللجنة بأن أول مرة يوافق فيها المجلس التنفيذي على استخدام حساب الاستجابة العاجلة لهذا النوع من النشاط كان في عام 2004، في الحالات التي لا يتوافر فيها مصدر بديل للتمويل. ومنذ ذلك الحين لم يكن هناك أي تغيير في المستوى المرخص به لأنشطة الاستعداد، على الرغم من الزيادات الكبيرة منذ ذلك الوقت في الإيرادات السنوية للبرنامج وخطة عمله المحددة الأولويات.

16- وأبلغت اللجنة بأن هناك حاجة إلى أن تكون الموارد اللازمة متوافرة بسهولة للنشر الفوري لأنشطة الاستعداد، مما سيدعم استعداد البرنامج للاستجابة ويُحسن فعالية الاستجابة نفسها. وتُقدم هذه الموارد كملاد أخير من حساب الاستجابة العاجلة، ويمكن نشرها بأقل قدر من التأخير وتضمن لمجموعة واسعة من الشركاء التخطيط والاستعداد بشكل سليم.

17- ولاحظت اللجنة أن الزيادة المقترحة في المستوى السنوي لحساب الاستجابة العاجلة لأنشطة الاستعداد من مليوني دولار أمريكي إلى 6 ملايين دولار أمريكي تتماشى إلى حد كبير مع الزيادة الإجمالية في المستوى المستهدف لحساب الاستجابة العاجلة، وكذلك مع الزيادات في إيرادات البرنامج وخطة عمله نظراً لأن المستوى السنوي وضع في الأصل في عام 2004.

18- إن اللجنة:

أ) نظرت في توصيات الأمانة الواردة في الوثيقة/استخدام حساب الاستجابة العاجلة لأنشطة الاستعداد؛

(ب) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على الاستخدام المقترح لحساب الاستجابة العاجلة لأنشطة الاستعداد بحد سنوي قدره 6 ملايين دولار أمريكي.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

19- قدم رئيس لجنة مراجعة الحسابات *التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات*، الذي يغطي الفترة من 1 أبريل/نيسان 2015 إلى 31 مارس/آذار 2016، وهي فترة اجتمعت لجنة مراجعة خلالها ثلاث مرات. وغطت المواضيع التي جرت مناقشتها في جلسات مفتوحة مع إدارة البرنامج والمفتش العام ومراجع الحسابات الخارجي النطاق الكامل لمسؤوليات لجنة مراجعة الحسابات المنصوص عليها في اختصاصاتها. وقد ساعدت الجلسات التي عقدت مع المدير التنفيذي وهيئة مكتب المجلس التنفيذي لجنة المراجعة في تحديد أهم المسائل التي ستنتظر فيها.

20- ونظرت اللجنة في نقاط التقرير الرئيسية التي عرضها رئيس لجنة مراجعة الحسابات، بما في ذلك استكمال التغييرات التي أدخلتها الإدارة على عملية العدالة، والتحسينات التي أدخلت على عمليات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية، واستعراض الإطار المالي وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية والتغييرات المطلوبة في بنية تكنولوجيا المعلومات.

21- وبناء على طلبات من الأعضاء، أكد رئيس لجنة مراجعة الحسابات أن المسائل المتعلقة برفاه الموظفين ومواصلة تقييم الأسباب التي أدت إلى زيادة أو نقصان حالات الإبلاغ عن الأنشطة غير السليمة ستضاف إلى جدول أعمال لجنة مراجعة الحسابات في دوراتها القادمة. وأعربت اللجنة عن تقديرها لاهتمام لجنة مراجعة الحسابات بالمسائل المتعلقة بصحة الموظفين وسلامتهم، ولا سيما في المناطق التي يعمل فيها البرنامج، وأشارت إلى أنها تتطلع إلى المناقشات المستقبلية. ورحبت بالاستعراض المنتظم للجنة مراجعة الحسابات لعمل البرنامج المتعلق بالتحويلات القائمة على النقد. وردا على الشواغل التي تم الأعراب عنها بشأن فجوات القدرات، لاحظت اللجنة إجراءات الإدارة الرامية إلى تعزيز قدرات الموظفين واستكمال تطوير النظم، ولا سيما من خلال تنفيذ المبادرات المؤسسية الحاسمة، وتركيزها على نموذج الأعمال وبيئة الرقابة الداخلية لضمان تخفيف مخاطر التحويلات القائمة على النقد.

22- وأعربت اللجنة عن تقديرها لعمل لجنة مراجعة الحسابات، ولاحظت رأي لجنة مراجعة الحسابات الإيجابي عن عمل البرنامج. وأعرب الأعضاء أيضا عن تقديرهم للجنة مراجعة الحسابات لإنشائها عملية تسمح بتوزيع محاضر اجتماعاتها مبكرا.

23- إن اللجنة:

(أ) نظرت في التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات للفترة من 1 أبريل/نيسان 2015 إلى 31 مارس/آذار 2016؛

(ب) أقرت بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة مراجعة الحسابات وشجعتها على مواصلة عملها الجاري؛

(ج) أحاطت علما بجميع التوصيات ذات الصلة بأنشطة لجنة مراجعة الحسابات، بما في ذلك بشأن المراجعة الداخلية للحسابات، والتحقيقات، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية، والرقابة على الخزنة والاستثمار، واستعراض الكشوف المالية والمحاسبية؛

(د) وافقت على تقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2016 لينظر فيه.

التقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه

- 24- رحبت اللجنة بالتقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة من المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام.
- 25- وقد حدد المفتش العام أن أعمال المراجعة والتحقيق التي أجريت خلال عام 2015 تشير إلى استقرار بيئة الرقابة الداخلية. وتُظهر مكونات الرقابة الداخلية وعملياتها وجود مسار إيجابي. وهناك بعض التحديات التي تم تحديدها في مجالات الخدمات اللوجستية المشتركة، وإدارة الميزانية التشغيلية، والتحويلات القائمة على النقد، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي نتيجة لتطور نموذج أعمال البرنامج وعملياته. وتأخذ الإدارة بتدابير متسقة ومنهجية لتخفيف المخاطر.
- 26- ولاحظت اللجنة أن حوكمة مكتب المفتش العام شهدت تطورا كبيرا خلال عام 2015. فقد صدر ميثاق جديد للمكتب وسياسة جديدة لمكافحة التلبس والفساد، واستراتيجية جديدة للمراجعة الداخلية للفترة 2016-2020. واستعيض عن نهج دورة المراجعات بنهج يستند إلى المخاطر ويركز على الأعمال الشاملة لجميع القطاعات، الأمر الذي يتيح مزيدا من المرونة ويحقق القيمة بالنسبة للبرنامج. كما تم الأخذ بأدوات جديدة، من قبيل الخدمات الاستشارية الخاصة بالضمان والاستعراضات الاستباقية للنزاهة.
- 27- وردا على الشواغل التي تم الأعراب عنها بشأن جوانب فشل المراقبة والعوامل التي تقوم عليها تقديرات المخاطر:
- أبلغ المفتش العام اللجنة بزيادة عدد التحقيقات، وخصوصا فيما يتعلق بالتلبس والفساد. على أن ذلك لم يكن انعكاسا لتدهور البيئة الرقابية بل جاء نتيجة لتغيير في ملاك الموظفين، وكذلك في أنواع التحقيقات وأساليبها. وتم إطلاق دورة تدريبية إلزامية تتعلق بمنع التلبس والفساد وقد أنهاها 70 في المائة من الموظفين تقريبا.
 - وأبلغت اللجنة أن التحويلات القائمة على النقد يتزايد حجمها وتعقيدها وأهميتها بالنسبة للبرنامج. وحددت الأدلة المستقاة من المراجعات وجود تحسينات في تنفيذ الضوابط وكذلك نضج عمليات التحويلات هذه.
 - وبسبب إغلاق التوصيات التي تحمل مخاطر عالية ومتوسطة، ولا سيما في مجال التحويلات القائمة على النقد، أبلغت اللجنة أن معدل تنفيذ التدابير المتفق عليها بخصوص هذه التحويلات قد ارتفع في عام 2016.
- 28- وأبلغت اللجنة بتغيير ملاك موظفي مكتب المفتش العام. فقد تم تعيين موارد بشرية عالية التخصص في جميع المستويات، مما كان له أثر إيجابي على تركيز التنفيذ ونوعيته. وقد اكتمل ملاك موظفي المكتب الآن، ولم يتبق إلا شاغر واحد. وشهدت ميزانية المكتب استقرارا في عام 2015، حيث طرأ تخفيض نسبته 7 في المائة في الوظائف. وأعطى المكتب موارد جديدة للأخذ بأدوات جديدة في مكافحة التلبس، بما في ذلك الاستعراضات الاستباقية للنزاهة.
- 29- ورحبت اللجنة بالمداخلة التي قدمها المفتش العام وأعربت عن ارتياحها لعلاقة العمل البناءة بين مكتب المفتش العام وإدارة البرنامج في التعامل مع تحديات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والرقابة.
- 30- إن اللجنة:

(أ) نظرت في التقرير السنوي للمفتش العام إلى جانب مذكرة المدير التنفيذي بشأن ذلك التقرير السنوي؛

(ب) رحبت بالضمان المتعلق باستقلال مكتب المفتش العام، والمقدم من خلال بيان الاستقلال؛

(ج) لاحظت رأي الضمان الذي أصدره المفتش العام والذي يفيد بأن عمل الرقابة المنفذ لم يكشف عن أي أوجه ضعف مهمة في عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر القائمة في أرجاء البرنامج

والتي يمكن أن يكون لها تأثير شامل على تحقيق أهداف البرنامج، مع أن بعض ممارسات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر التي لوحظت في فرادى أعمال المراجعة تحتاج إلى التحسين؛

(د) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام وأن يشجع الإدارة على الاستفادة من الفرص التي أبرزها التقرير فيما يتعلق بتحقيق مزيد من التحسين.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن أداء برنامج التغذية المدرسية، ورد إدارة البرنامج عليه

31- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن أداء برنامج التغذية المدرسية وذلك بعد إحاطة قدمها المراجع الخارجي. وقد تمثل هدف المراجعة في تقدير ما إذا كان البرنامج قادراً على تنفيذ برنامج التغذية المدرسية بصورة تتسم بالاقتصاد والكفاءة والفعالية، كما تمثل هدفها في مساعدة البلدان على الانتقال نحو تملك برامجها بنفسها. وغطت المراجعة الفترة من يناير/كانون الثاني 2013 إلى يونيو/حزيران 2015 وشملت زيارات إلى تسعة مكاتب قطرية وثلاثة مكاتب إقليمية. وتضمن التقرير نتائج تتعلق بالإدارة المالية، وبرامج التغذية المدرسية باعتبارها شبكة أمان، والتغذية وإمكانية الوصول إلى نظم التعليم، والمساعدة التقنية على الانتقال إلى برامج مملوكة وطنياً، ومركز الامتياز في برازيليا. كما تضمن التقرير خمس عشرة توصية، وهي توصيات قبلتها الإدارة.

32- وحصلت اللجنة على التوضيحات التي طلبتها حول مسائل شملت التنسيق مع المنظمات الأخرى ومع الحكومات الوطنية؛ واستخدام المؤشرات في قياس النتائج وتحديد الاحتياجات؛ وتقييم أثر برامج التغذية المدرسية؛ وتكييف برامج التغذية المدرسية مع السياق القطري؛ والعمل على تحسين التحليل المالي وتحليل الأداء للتغذية المدرسية على المستوى المؤسسي، مما يتصل باستعراض الأداء المالي، ووضع إطار النتائج المؤسسية الجديد.

33- إن اللجنة:

(أ) استعرضت تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن أداء برنامج التغذية المدرسية ورد الإدارة على توصياته؛

(ب) لاحظت قبول جميع التوصيات وأوصت بأن يحث المجلس التنفيذي الإدارة على تنفيذها تنفيذاً كاملاً؛

(ج) أعربت عن تطلعها لتلقي التحديث المتعلق بالتنفيذ، وذلك من خلال التقرير بشأن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن طيران البرنامج، ورد إدارة البرنامج عليه

34- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن طيران البرنامج بعد أن قدم مراجع الحسابات الخارجي إحاطة في هذا الشأن. وقد تمثل هدف المراجعة في التأكد من أن عمليات طيران البرنامج تدار بصورة اقتصادية تتسم بالكفاءة والفعالية وتمتثل للخطوط التوجيهية والأدلة التي تنظمها. وغطت المراجعة الفترة من يناير/كانون الثاني 2013 إلى يونيو/حزيران 2015،

وشملت زيارات إلى ستة مكاتب قطرية ومكتبين إقليميين. وتضمن التقرير نتائج تتعلق باختيار الطائرات، وإدارة العقود ورصدها والرقابة عليها، وخدمة الزبائن، وتدريب موظفي وحدة سلامة الطيران. وقدمت المراجعة ست توصيات قبلتها الإدارة.

35- وحصلت اللجنة على التوضيحات التي طلبتها حول المسائل المتعلقة بعقود الطيران؛ وتقدير البرنامج لأداء شركات الطيران واختبارات السلامة؛ ومختلف المعايير الناظمة لشركات الطيران؛ والحاجة إلى خدمات جوية إنسانية في سوريا والبلدان المجاورة؛ وتوفير خدمة الزبائن؛ واستخدام خدمات الطيران لنقل الشحنات؛ وعدد الطائرات التي يتم تشغيلها؛ ومشاركة الهيئات الرئاسية في دور البرنامج في توفير الخدمات الجوية المشتركة.

36- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن طيران البرنامج ورد الإدارة عليه وأحاطت علماً بالتوصيات؛
- (ب) لاحظت أن الإدارة قبلت بالتوصيات جميعها، وأوصت بأن يحث المجلس التنفيذي الأمانة على تنفيذ التوصيات تنفيذاً كاملاً؛
- (ج) أعربت عن تطلعها إلى تلقي تحديثات حول التنفيذ في سياق التقرير المرحلي عن توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

37- ناقشت اللجنة الوثيقة تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي بعد أن استمعت إلى إحاطة قدمتها الأمانة وأبرزت فيها التوصيات التي تم تنفيذها وتلك التي لم تنفذ بعد. وقد تم خلال فترة الإبلاغ 2015-2016 إغلاق 23 توصية من أصل التوصيات الخمسين الواردة في التقرير.

38- ولاحظت اللجنة أن مراجع الحسابات الخارجي قدم آراءه بخصوص جميع التوصيات التي اعتدتها الأمانة منجزة. كما لاحظت اللجنة أن توصيات المراجعة الخارجية أوكلت إلى الوحدة المسؤولة للمضي قدماً بتنفيذ التدابير المتفق عليها مع المراجع الخارجي. ويتباين الوقت اللازم لتنفيذ التوصيات على أساس عوامل منها درجة تعقيد التوصية، وما إذا كانت تتطلب تغييرات في النظام أو في الإجراءات، وما إذا كان تنفيذها يتطلب موارد إضافية.

39- إن اللجنة

- (أ) نظرت في التقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي؛
- (ب) لاحظت معدل تنفيذ التوصيات التي لم تنفذ بعد؛
- (ج) لاحظت التوصيات الجديدة التي أصدرها المراجع الخارجي في عام 2015؛
- (د) أعربت عن تطلعها إلى تلقي المزيد من التحديثات بشأن التوصيات التي لم تنفذ بعد، وذلك في التقرير القادم عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي؛
- (هـ) أوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي.

تحديث عن استعراض الإطار المالي

- 40- رحبت اللجنة بالتحديث المتعلق بالتقدم المحرز في مسارات عمل استعراض الإطار المالي: الميزنة من أجل الفعالية التشغيلية؛ والتخطيط المستند إلى الموارد؛ والتمويل بالسلف الكبيرة. ونظرت اللجنة في جهود الأمانة الرامية إلى مواءمة حصائل استعراض الإطار المالي مع صياغة الخطة الاستراتيجية (2017-2021) وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، وإطار النتائج المؤسسية الجديد، ضمانا للترابط فيما بين الأطر المتعلقة بالاستراتيجيات والبرامج والمالية وإدارة الأداء، وذلك كجزء من خارطة الطريق المتكاملة.
- 41- وقدمت اللجنة عرض تمهيدي لمبادئ نموذج ميزانية الحافظة القطرية شمل ما يلي: نهج متجه نحو النتائج، وتنسيق فئات التكلفة، والاسترداد المنصف للتكاليف بين المانحين. وأحاطت اللجنة علما بعزم الأمانة على استبدال النظام الحالي المستند إلى المشروعات بهيكل للميزانية يغطي جميع العمليات القطرية لسنة تقويمية واحدة تعزيزا للإدارة المستندة إلى النتائج على المستوى القطري.
- 42- وذكرت اللجنة بمناقشتها السابقة بشأن التخطيط المستند إلى الموارد والتمويل بالسلف الكبيرة، ولاحظت مسارات العمل المتحركة بفعل احتياجات إدارة الموارد الداخلية. وتلقت اللجنة معلومات محدثة حول النهج، الذي يستخدم البلدان التجريبية، الجاري تنفيذه والذي ستخضع نتائجه للتقييم وستعرض على المجلس التنفيذي وغيره من الهيئات الرئاسية في النصف الثاني من عام 2016، بما في ذلك من خلال مشاوره غير رسمية في يوليو/تموز 2016.
- 43- وأعربت اللجنة عن دعمها الكامل لخارطة الطريق المتكاملة، على أنها شددت في الوقت نفسه على أهمية تلقي المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب بغية توفير الوقت الكافي لفهم هيكل الميزانية وبناء نموذج أولي لها بحيث يجري تحسينها في عام 2017 ولضمان استعداد المانحين لتعميمها بشكل كامل في عام 2018. وفي هذا السياق، طلبت اللجنة توضيحا حول مشروع القرار المقدم إلى الدورة السنوية. وأبلغت اللجنة بأن مشروع القرار يشير إلى مرحلة استعراض الإطار المالي التي ترمي إلى وضع الصيغة النهائية لمفهوم التصميم يمكن تجريبه خلال عام 2017. وأعربت اللجنة عن شواغل حيال طموح المخطط الزمني للتصميم لعام 2016 ولاحظت الخطة الإشارية لعام 2017 لتعميم هيكل ميزانية الحافظة القطرية على أساس مرحلي لدعم الخطط الاستراتيجية القطرية الموافق عليها وللإضطلاع بتطوير النظم في عام 2017.
- 44- وطمأنت الأمانة اللجنة إلى أنها تجري تقديرا للسياق الكامل للأثر على الموارد البشرية والهيكل التنظيمي والنظم المؤسسية، وذلك كجزء من للاستعداد التنظيمي.
- 45- وردا على استفسار حول حلول تكنولوجيا المعلومات، أبلغت اللجنة بأنه في حين أن الأمانة تضع النماذج الأولية التجريبية لحلول تكنولوجيا المعلومات من خلال عملية ذكية لتطوير النظم من شأنها أن تسرع تطوير النظم في عام 2017 بحيث يجري تنفيذها في عام 2018، فإن العمل جار على إعطاء الأولوية لقرارات التصميم الرئيسية.
- 46- وردا على استفسار حول هيكلية مراقبة الميزانية، أبلغت اللجنة بأن هناك طبقتين اثنتين لمراقبة الميزانية ستعطي السلطة بموجبها. وجرت طمأنة اللجنة إلى أن الإطار المالي الجديد سيوفر تصنيفات تفصيلية تمكن من تحديد محركات التكلفة.
- 47- وأبلغت اللجنة بأن تكاليف الدعم المعدلة وتكاليف الدعم غير المباشر المدرجة في الهيكل الأولي للميزانية تتيح الفرصة لربط بعض التكاليف بمكون الهيكل الخاص بالتنفيذ.
- 48- وأبلغت اللجنة بأن حالات الطوارئ ستشكل جزءا من الإطار العام للخطة الاستراتيجية القطرية بحيث تتدفق جميع الموارد عبر ميزانية الحافظة القطرية.

49- وجرت طمأنة اللجنة إلى أن سلسلة من المشاورات غير الرسمية والاجتماعات الثنائية ستوفر الأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة خلال دورة المجلس التنفيذي العادية الثانية.

50- إن اللجنة:

- أ) استعرضت وثيقة تحديث عن استعراض الإطار المالي، التي تشكل مكونا أساسيا من مكونات خارطة الطريق المتكاملة لتحقيق الفعالية التشغيلية القصوى؛
- ب) استعرضت هيكل ميزانية الحافظة القطرية المقترح؛
- ج) أحاطت علما بالتقدم المحرز في مسارات عمل استعراض الإطار المالي: الميزنة من أجل الفعالية التشغيلية، والتخطيط المستند إلى الموارد، والتمويل بالسلف الكبيرة؛
- د) أعربت عن تطلعها إلى تلقيها واستعراضها لاستنتاجات استعراض الإطار المالي، التي ستقدم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2016؛
- هـ) أوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي علما بالوثيقة تحديث عن استعراض الإطار المالي.

تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2015)

51- استعرضت اللجنة التقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2015) الذي قدمته أمانة البرنامج، بما في ذلك بيانات عن حجم القروض المقدمة من خلال الإقراض الداخلي للمشروعات ومخصصات حساب الاستجابة العاجلة في عام 2015.

52- وأبلغت اللجنة بالعمليات المشمولة عندما تم النظر في نشر هذه الأدوات، مشيرة إلى سؤالين مهمين يُطرحان كل مرة لتحديد المسار الذي سيتبع للوصول إلى أدوات التمويل بالسلف. ويتعلق السؤال الأول بتوافر ضمان (في شكل مساهمة متوقعة) للسلفة. فإذا كان هذا الضمان متوافرا، سيعتبر الإقراض الداخلي للمشروعات هو الطريق الذي يتعين اتباعه. أما في حالة عدم وجود ضمان، وكان الوضع ينطوي على احتياجات لمواجهة مخاطر مهددة للحياة، فإن حساب الاستجابة العاجلة متاح للاستخدام كمنحة أو سلفة.

53- ولاحظت اللجنة الغرض المزدوج من حساب الاستجابة العاجلة كصندوق مواضيعي للحالات التي تشكل تهديدا للحياة والاستعداد للطوارئ فضلا عن أداة لتوفير السلف حيثما لا تتوافر أي تبرعات أو ضمانات. وبما أن حساب الاستجابة العاجلة، وفقا لتصميمه، صندوق يعاد تجديد موارده باستمرار من خلال مساهمات الجهات المانحة، فلا يجب النظر إلى تحويل المخصصات إلى منحة كحالة فشل.

54- وتلقت اللجنة توضيحات مفادها بأنه في ضوء هذه الأهداف، فإن النية الحالية تتمثل في الاحتفاظ بحساب الاستجابة العاجلة كمرفق منفصل مع انتقال البرنامج نحو إطار مالي جديد، وأقرت بالحاجة إلى مواصلة تحسين فهم ورؤية هذا المرفق. وأبلغت اللجنة بأن تمويل حساب الاستجابة العاجلة ظل يقل كثيرا عن الهدف وشجعت الأمانة الجهات المانحة على تقديم المزيد من التمويل لهذا الصندوق المواضيعي لحالات الطوارئ.

55- وأبلغت اللجنة بأن عملية إدارة التمويل بالسلف سوف تسترشد بالدروس المستفادة من المشروعات التجريبية الجارية للتمويل بالسلف الكبيرة وسيتم تحسينها. وأبلغت اللجنة أيضا بأهمية المؤشرات القائمة على أساس جيد لإدارة السلف نظرا لأن

طول الوقت الذي تكون فيه السلف قائمة مثلا قد لا يكون مقياسا جيدا للأداء، وكان أقرب وقت لتوافر الأموال للمشروع الرئيسي في بعض الأحيان أساسيا لحسن إدارة مرافق السلف فضلا عن تحقيق نتائج المشروعات بكفاءة وفعالية.

56- إن اللجنة:

- (أ) رحبت بالتقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2015)، بما في ذلك التحسينات التي أدخلت على حساب الاستجابة العاجلة.
- (ب) دعت المجلس التنفيذي إلى الإحاطة علما بالتقرير.

مسائل أخرى

طرائق عمل لجنة المالية

57- ذكّرت اللجنة بمناقشتها السابقة لمعايير تقديم وثائق المجلس التنفيذي إلى لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة وإلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التابعة للأمم المتحدة. وعلا على مواعمة هذه المناقشات مع المناقشات التي تجريها الهيئتان المعنيتان، ستجري الأمانة مشاورات مع الزملاء في الأمم المتحدة حول السبل التي تمكن من المضي قدما بتلك المواعمة ومن ثم ستقدم إلى اللجنة تقريرا عن هذه المسألة.

تاريخ ومكان انعقاد الدورة الثالثة والستين بعد المائة

58- أُبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد دورتها الثالثة والستين بعد المائة في روما في الفترة من 7 إلى 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

وثائق مقدمة للعلم

- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4(ح) من اللائحة العامة)